" " نقابة المهن النفسية بين أمسٍ غائم وغدٍ واعد "

حسين عبد القادر (*)

الملخص

يدور موضوع المقال حول المحاولات المبكرة لحصول علماء النفس من أساتذة الجامعات والأخصائيين النفسيين على حقوقهم في مزاولة مهنة العالج النفسي، تبدأ هذه المحاولات فى الثلاثينات من القرن الماضي، وبعد عدة أحداث وإجراءات شكلت وزارة الصحة لجنة لتنظيم مزاولة مهنة العالج النفسى وأصدرت الجمعية العمومية بمجلس الدولة قرارا لسنة ١٩٤٩ باعتبار أن مهنة العلاج النفسي ليست فرعا من الطب، ولقد خالفت اللجنة عام ١٩٥٢ هذا القرار بإصدار قرار آخر نص على أن العلاج النفسى نوع من الطب محرم على غير الأطباء ممارسته. ازدادت وطأة الاعتراض على قانون العالج النفسى وبعد كفاح ومثابرة في النهاية كانت هناك قرارات منصفة إلى حد ما نُجمل فى هذا المقال رحلة النقابة المأمولة ومسيرتها التى مرت بمراحل ثلاث، أولها خوض رابطة المعالجين النفسيين برئاسة المستشار محمد فتحي معركة ضارية مع الأطباء من قبل ومن بعد صدور القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٦، المرحلة الثانية وكانت في مطلع الستينات وتمثلت في عرض الأستاذ عبدالمنصف حزين بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس على الدكتورة سمية فهمى أستاذ علم النفس بكلية البنات– جامعة عين شمس بالانضمام إلى نقابة الاجتماعين والذي قوبل بالرفض، ثم المرحلة الثالثة والتي تنقسم بدورها إلى مرحلتين فرعيتين بدأت الأولى عام ٢٠١٢ بالجمعية المصرية للتحليل النفسى وانطلق الحوار من جديد حول النقابة وأُقيمت ندوة بذات الجمعية حول الموضوع بحضور رابطة الأخصائيين النفسيين والجمعية المصرية للدراسات النفسية ولفيف من الأساتذة بالتخصص وبالتوالى فى كل جمعية تم عقد اجتماع للاتفاق بين الجمعيات الثالث وُكتب المشروع لمجلس الشعب وسلم للمجلس، وتوقفت الخطى، ولكن إلى أن ترأس الأستاذ الدكتور/ أيمن عامر مجلس إدارة رابطة الأخصائيين النفسيين وعقد اجتماع وبدأت الرحلة من جديد.

الكلمات المفتاحية: مزاولة مهنة العلاج النفسي، مجلس الشعب، رابطة الأخصائيين النفسيين، التحليل النفسى.

(*) **الرئيس السابق لجمعية الأطباء النفسيين العرب في مصر**

He Syndicate of Psychological Professions Between A Cloudy Yesterday and A Promising Tomorrow

Hussein Abdel Qader(*)

The topic of the article revolves about the early attempts by psychologists, university professors and psychiatrists, These attempts begin in the 1930s of the last century, and after several events and procedures, the Ministry of Health formed a committee to organize the practice of the profession of psychiatry, and the General Assembly of the State Council issued a decision of 1949, given that the profession of psychiatry is not a branch of medicine, and in 1952 the committee violated this decision by issuing another decision that stated that psychiatry is a type of medicine forbidden for non-physicians to practice. The weight of the opposition to the law of psychiatric treatment increased, and after struggle and perseverance in the end there were fairly fair decisions. In this article, we summarize the hoped-for journey of the union and its path, which passed through Three stages, the First of which was the participation of the Association of Psychotherapists headed by Counselor Mohamed Fathi, a fierce battle with doctors before and after the issuance of Law 198 of 1956. The Second stage was in the early 1960's and was represented by the presentation of Professor Abdel Monsef Hazin in the Sociology Department, Faculty of Arts, Ain Shams University offer to Dr.Somaya Fahmy, professor of psychology at the Faculty of Women - Ain Shams University to join the Syndicate of Sociologists, which was rejected, and then the Third stage, which in turn is divided into two sub-stages, the first started in 2012 in the Egyptian Psychoanalytic Association and the dialogue started again about the union A symposium was held in the same association on the subject in the presence of the Association of Psychologists, the Egyptian Society for Psychological Studies and a group of professors with specialization. In each association, a meeting was held to agree between the three associations. The project was written to the People's Assembly and handed over to the Council, and the steps stopped, but until Prof. Dr. Ayman Amer chaired the Board of Directors Egyptian Psychologist Association and held a meeting and started the journey again

Keywords: Practicing the profession of psychotherapy, People's Assembly, Association of Psychologists, Psychoanalysis.

(*) President of the Association of Arab Psychiatrists in Egypt

مقدمـــــــــــة :

" رغم أن العالم هو ما نراه فإن ما يجب علينا تعلمه هو أن نراه"
(ميرلو بونتي – المرئي واللامرئي)

نشأة قسم علم النفس وبدء رحلة الستين عامًا:

بأي الكلمات أبدأ، وهى كُثُر بالقلب... لكنها كسَرٌ على لسان الحرف فى رحلة ممتدة تتزاحم فيها التفاصيل، وما أكثر الروافد التي حادت عن تدفقات المسار في مجرى نهر ، ورحلة امتدت لقرابة ستة عقود، وللحق تجاوزت الرحلة هذه الأعوام الستين التى عاينها جيلنا، ذلك الجيل الذي عاصر ***نشأة أول قسم متخصص لعلم النفس بكلية الآداب***– جامعة عين شمس، مع إنشاء الجامعة عام ١٩٥٠ بالقانون رقم ٩٣ فى العاشر من يوليو ١٩٥٠ ونص فيه على أن تنشأ بمدينة القاهرة جامعة تُسمى (جامعة إبراهيم باشا الكبير) (عين شمس الآن)، وكانت ضمن كلياتها التسع.

وبالفعل بدأ عمل خريجي قسم علم النفس بها بمصلحة الكفاية الإنتاجية منذ عام ١٩٥٦ لتتواصل ميادين العمل بعدها، ما بين مراكز بحثية ميدانية (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) ووزارات ومؤسسات ومصانع وجمعيات أهلية وما أكثرها ليتأكد معها الدور والرسالة وبخاصة مع اتساع رقعة الخريجين وأعدادهم بعدما أصبحت أقسام علم النفس قاسمًا مشتركًا فى كافة كليات الآداب منذ انفصال قسم علم النفس عن الفلسفة بكلية الآداب– جامعة القاهرة (١٩٧٣) ليتوالى بعدها إنشاء أقسام علم النفس فى الجامعات المصرية حيث لم تعد هناك جامعة حكومية فى مصرنا تخلو من قسم لعلم النفس بجميع كليات الآداب فى كافة الجامعات التى أصبحت اليوم تسع عشرة جامعة حكومية تتابعت دفعات خريجى قسم علم النفس بها حتى تجاوزت أعداد الأخصائيين النفسيين ما يزيد عن مائة ألف ويزيدون من المتخصصين فى كافة المهن النفسية التى تحتاجها كافة جنبات حياة الإنسان والمجتمع

غياب النقابة التي تحمي المهنة

ما أعظم الدور والرسالة التي لم يتقاعس عنهما الأخصائيون النفسيون فى مهنهم النفسية التى باتت تلم بجل جنبات الحياة إن لم تكن كافة جوانبها، وللأسف لم يتواكب معها ما كان يستحقه الأخصائى النفسى من إنشاء نقابة مهنية تنهض بمستوى المهن النفسية وميادينها وتطبيقاتها وتطويرها وتدعيمها فى مختلف المجالات، وذلك كله مع الإسهام فى وضع مناهج تدريسها فى كافة مراحل التعليم، كما يحدث فى كل دول العالم المتقدم من الاستعانة الواجبة بأصحاب التخصص كلٌ فى ميدانه، مع نشر الثقافة النفسية بين أفراد الشعب بما يساعد على إثراء وعى الإنسان المصري بواقعه ورفع مستوى أدائه على نحو يسهم فى تجاوزات العثرات، ومواجهة لظواهر النفسية التى تستشرى بالمجتمع.

ورغماً عن ذلك الأخصائي النفسي ما يزال محرومًا من نقابة مهنية تنظم له ولأسرته خدمات واجبة يحظى بها أقرانه فى كافة النقابات المهنية الأخرى، وفى هذا السياق أحسبنا لا نستطيع أن نغفل دور النقابة فى حماية المهنة من الدخلاء وغير المتخصصين الذين غصت بهم ساحة الواقع، حتى أصبحت النقابة ضرورة مطلقة طال انتظارها لحماية المهن والمهنيين، بل والمجتمع،.

أولًا: نقابة المهن النفسية: البدايات وعلامات النجاح على الطريق:

إن إنشاء نقابة مهنية تضم الأخصائيين النفسيين إنما هى بعض حق طال انتظاره وإن واجه مسار نهرها عديد من سدود، وشوارد، من ظلمة أحسب أن واجبنا اليوم أن نزيل عن سمائها كل غيم، بقدر ما تُلزمنا البصيرة أن نتعلم من دروس الأمس علناً نحمى غدنا، من صرير كل موج آسن وما أكثر ما ألمت العواصف بالمسيرة، وكم كان بعضنا يواصل القراءة فى كتاب

الغد محاولاً أن يبدد قنوطًا ظنناه سرابًا بينما كان طوال مسيرة الأمس أمانىّ دون رجاء ويتحقق فى أوصال كيان كم أحسسنا لمرات ومرات أنه يعانى موتًا سريريًا وكلها أمور تلزمنا – فى ظنى– أن نمضى مع المسيرة تقويمًا لا تسليمًا، تقويمًا لا يقف عند اجترار الماضى بل مضيًا بتعلم دروسه، متحدين، متطلعين لإيقاظ ذاكرة الأمل/ العمل.

نعم أعلم أن شرنقة من خيوط المواجع تتخفى وراء الكلمات، فما عاد يجدى هزيم لا يفصح، خاصة ورحلة البدء فى السنوات الخمس الأخيرة تحمل بين ظهرانيها من قبل القبل سنوات تمتد لثلاثينيات القرن الماضى، وتتقاطع مع بعض وقائع ما كان لها أن تضيع فى عتمة الذاكرة و.. وبأى الكلمات أبدأ.

❖ **البداية: محاكمة شكري جرجس: لاشتغاله بالعلاج النفسي وهو من غير الأطباء**

- **<u>أبدأ بتجليات المسيرة في ثلاثينيات القرن الماضي</u>**، عندما قُدِم المحلل النفسي الأستاذ شكري جرجس وقدم رسالته إلى "النفوس المعذبة" وذلك فى كتابه "التحليل النفسى" لعلها تكون ابتداء صفحة جديدة من حياتهم (شكرى جرجس: التحليل النفسى، مطبعة الشمس، القاهرة، ١٩٣٩). وكان قبلها قد ***قُدِم للمحاكمة في الدعوى القضائية*** التى أقامتها ضده وزارة الصحة لاشتغاله بالعلاج النفسى وهو من غير الأطباء، وكان قد افتتح عيادة له بحى كلوت بك وحكمت عليه محكمة الأزبكية فى القضية رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٣٦، بإغلاق العيادة ونزع لافتتها وتشميعها بالشمع الأحمر وتغريمه مائة قرش صاغ..
- لكن بعد فترة انتزع الشمع الأحمر وافتتح العيادة من جديد ***لُيُقدم للمحاكمة ثانية*** وأصدرت محكمة عابدين بجلسة ١٩٤٤/٦/٨ حكمًا تمهيديًا بندب المستشار محمد فتحى أستاذ علم النفس الجنائى بمعهد

الدراسات الجنائية بجامعة القاهرة، وبالمثل تقرر انتداب كبير الأطباء الشرعيين ممثلاً لوجهة نظر وزارة الصحة وقد كلفتهما المحكمة بأن يقدم كل منهما تقريرًا اضافيًا موضحًا كافة الأدلة والبراهين العلمية والفنية التى تؤيد وجهة نظره وهو الأمر الذى قام به كل منهما.

❖ **حكم المحكمة: التحليل النفسي لا يشترط فيمن يمارسه أن يكن طبيباً**

- وقد انتهت المحكمة بعد دراسة التقريرين إلى ***إصدار حكمها*** فى الدعوى ***"باعتبار التحليل النفسى فنًا قائمًا بذاته وليس فرعًا من أفرع مهنة الطب ولا يشترط فيمن يمارسه أن يكن طبيبًا..."*** ولم تكتف المحكمة بذلك، بل أوصت أيضًا "حكومة البلاد بالمبادرة بإصدار التشريع المقترح بتنظيم مهنة العلاج النفسى" (محمد فتحى: مشكلة التحليل النفسى فى مصر، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٢، ج٢).

❖ **قبل البداية: محاكمة تيودور رايك ودفاع فرويد عنه**

- كان هذا الحكم بذاته مواكبًا لموقف تم من قبل القبل لتنتهى مثل هذه المحاكمات والتى جرى شبيه لها بموقف العلامة تيودور رايك Theodor Reik وهو من كبار المحللين النفسيين اللذين بدأت علاقته بالتحليل النفسى مع فرويد نفسه منذ جلسات الأربعاء التى كان يقيمها فرويد بمنزله منذ عام ١٩٠٦، ***وكان فرويد هو من نصحه بعدم دراسة الطب لغياب أى صلة بين الطب النفسى والتحليل النفسى، لكنه قدم للمحاكمة لمزاولته الطب بدون ترخيص،*** الأمر الذى أدى لينبرى فرويد للدفاع عنه مقدما من أجله – وأىٍّ ممن يمكن أن يُتهم بذات الاتهام كتابا باسم "مشكلة مهنة التحليل لمن ليس طبيبًا" The problem of lay analysis مؤكدًا الفروق الجوهرية بين التحليل النفسى وأدواته وفنياته ومن ثم إعداد المحلل النفسى (وبالمثل المعالج

النفسى)، والطبيب، وكيف أن التحليل النفسى فى علاجه للأمراض النفسية **فن وعلم مستقل** عن مهنة الطب تمامًا كأى أخصائى نفسى، وكان من المقرر أن يعقد المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية للتحليل النفسى برئاسة إرنست جونز عام ١٩٤٠ إلا أن المؤتمرات توقفت حتى عام ١٩٤٩ تلك التى عقد مؤتمرها بزيورخ، ولم تكن الجمعية الدولية فى حاجة لعرض القضية من جديد إذ انتهى الصراع من العالم المتقدم ***بأحقية كل تخصص فى إجازة أعضائه تبعًا لمفاهيمه وأدواته*** فلكل من الأطباء من جانب، والأخصائيين النفسين من جانب آخر مؤسساتهم وإن غاب الخلاف نهائيًا حول من يُرخص لمن بمزاولة المهنة.

❖ **المستشار محمد فتحي والدفاع عن حقوق غير الأطباء**

- لكن المشكلة في مصرنا والتى كانت آخر معالمها مع قضية شكرى جرجس؛ والتى كانت محكمة عابدين – كما سبق القول– قد أصدرت حكمها التمهيدى فى الثانى والعشرين من فبراير عام ١٩٤٥ *"باعتبار التحليل النفسى فنًا قائمًا بذاته وليس فرعًا من مهنة الطب ولا يشترط فيمن يمارسه أن يكون طبيبًا..."* ولم تكتف المحكمة بمنطوقها السالف الذكر، بل "أوصت الحكومة حكومة البلاد بالمبادرة بإصدار التشريع المقترح (والذى قدمه المستشار فتحى) وذلك عندما ختم تقريره "بمشروع قانون لمزاولة مهنة العلاج النفسى مع مذكرته الايضاحية ليكون نواة لتشريع تصدره الدولة إذا ما أخذ القضاء بوجهة النظر التى تضمنتها التقرير لتنظيم مهنة العلاج النفسى فى البلاد ووضع حد لحالة الفوضى التى تعانيها البلاد من جراء ترك الحبل على الغارب فى هذا المجال للدجالين والمشعوذين والأدعياء" (المرجع السابق، ص٣٤٩).

- وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحكمة قد أصدرت حكمها فيما يزيد عن خمسين صفحة ولم تأل جهدًا في بحث المشكلة من كافة جوانبها "التاريخية والعلمية والفنية والاجتماعية والتشريعية" وكان للحكم حجيته حتى أن النيابة العامة لم تستأنفه كما أن وزارة الصحة هى الأخرى لم تسع لاستئنافه، وهو ما دفع المستشار محمد فتحى لكتابة رسالة علمية ضمنها نص التقرير الذي قدمه للمحكمة مع ملخص لأسباب الحكم ونشره فى طبعه أولى تحت عنوان "مشكلة التحليل النفسى فى مصر".

- و.. كان طبيعيا أن تتواصل هذه المرحلة فى ظل حكم بات ونهائى فرأت وزارة الصحة ووزيرها آنذاك نجيب باشا اسكندر فى ١٩٤٨/١٢/٢١ أن تلتزم بالحكم وما جاء به من مبادئ لتنظيم مزاولة مهنة العلاج النفسى وذلك بتشريع خاص تنظمه لائحة للأسف جاء تشكيلها مجحفًا إذ تكونت – وهو ما ظل قائمًا لحقبة زمنية ممتدة من حيث العدد فحسب – من أحد عشر عضوا كان تسعة منهم من الأطباء وممثل من مجلس الدولة وبذا أصبح ممثل المعالجين النفسيين من غير الأطباء عضوًا واحدًا – ولكن ظل المستشار محمد (بك) فتحى المدافع عن حقوق غير الأطباء، بل والمدافع عن المنطق الذى استند عليه حكم محكمة عابدين، ومن بعده ما استقر بالعالم من طبيعة العلاج النفسى والذى يعتمد فى مقام أساسى على الوسائط الفنية التى يمتلك ناصيتها المتخصصون فى علم النفس باعتباره فنًا وعلمًا ومنهجًا بل وأدوات قياسية (إن احتاجها) وكلها من خصائص علم النفس وتطبيقاته، وكلها ليست بحال من مقومات الطب، وذلك فضلاً عن غلبة الأطباء فى تشكيل اللجنة والتى تشى بتحيز هو من طبائع الإنسان فى غيبة الموضوعية الواجبة، عندما تمس القضية حتمية الذاتية والتى يرى معها جمهرة من علماء النفس ولهم كل

الحق "إن الموضوعية الحقة هى الفطنة إلى حتمية الذاتية"، إلا أن اللجنة آنفة الذكر وفيها عضو واحد ممثل للمعالجين النفسيين من غير الأطباء سلموا بإجماع الآراء بأن "العلاج النفسى ليس فرعًا من الطب" (محضر جلسة ٢٢ مارس لسنة ١٩٤٩، وكذلك الفقرة الثانية من محضر جلسة ١٩٤٩/٤/١٢)، (المرجع السابق، ص٣٦).

❖ **قرار مجلس الدولة: مهنة العلاج النفسي ليست فرعًا من الطب**

لقد انتهى المطاف آنذاك بأن أرسل المشروع لمجلس الدولة وجاء القرار فى حينها حاسمًا من الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع فى ٥ نوفمبر ١٩٤٩ باعتبار أن مهنة العلاج النفسى ليست فرعًا من الطب.

ثانيًا: الانكسارات الأولى بعد النجاح: قرار ١٩٥٢- قانون ١٩٥٦

وما كان لهذا الصراع أن ينتهى والانتصار قد أصبح حاسمًا لمواكبة العالم حيث "اهل مكة أدرى بشعابها" وإذ بقرار جائر يفتح باب المناقشة من جديد(!!!) ويطول الانتظار الأمر الذى يشى بأن وراء الأكمة ما وراءها إذ أصدرت اللجنة فى جلستها بالثلاثين من مارس ١٩٥٢ قرارًا مخالفًا للمشروع الذى أقرته الجمعية العمومية بقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة فى الخامس من نوفمبر ١٩٤٩، والذى نكرر بأنه ***سلَّم بإجماع الآراء بأن العلاج النفسى ليس فرعًا من الطب***، لكنّ الهوى، هوى بالحق الجلى وانتزع قرارًا جديدًا بأخذ أصوات لجنة لا يوجد بها سوى صوت واحد ممثلاً لأصحاب الحق، أى بأصوات تسعة من الأطباء فى مواجهة صوت واحد من غير الأطباء، هاهم يقررون بعد طول انتظار امتد لما يتجاوز العامين بأن **العلاج النفسى نوع من الطب محرم على غير الأطباء ممارسته(!!!)**،.

-- وهكذا نستطيع أن نفسر أمر هذا الانتظار والذي امتد لما يتجاوز العامين من ٥ نوفمبر ١٩٤٩ عندما جاء قرار الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة والسابق الإشارة إليه بأن "مهنة العلاج النفسى

ليس فرعًا من الطب" ليصدر القرار النشاز فى **٣٠ مارس ١٩٥٢**، أى بعد حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) ويا لها من حقبة حفلت بالعديد من التعديلات الوزارية وبالتالي التشريعية .

❖ قانون ٥٦ الجديد: الدكتور نور الدين طراف وزيرًا لوزارة الصحة العمومية:

فيما يخص مبحثنا لكن للحق – وهي المفارقة بين جيل الآباء/ السلف، وجيلنا نحن الأبناء/ الخلف، فإن جيل شباب الآباء وإن لم يخل من شيوخ تساندوا بالأبناء ليندلع الصراع مع الأباطيل لصد تيار الأهواء والأغراض الطائفية الجارفة

بدءا من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ تسطع سماء وزارة الصحة بنجم هو واحد من أبناء الحزب الوطنى القديم (حزب مصطفى كامل) هو **الدكتور/ نور الدين طراف ليعين وزيرًا لوزارة الصحة العمومية** (كما كانت تسمى آنذاك) وفى ذات الوزارة التى رأسها محمد نجيب للمرة الأولى وقدم فيها كلا من / إسماعيل محمود القبانى وزيرًا للمعارف (التربية والتعليم)، ومحمد فؤاد جلال وزيرًا للشئون الاجتماعية (وسيتولى بعد ذلك وزارة الإرشاد القومى) وهو صاحب كتاب "مبادئ التحليل النفسى" (مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨، ط٢)، وتجدر الإشارة إلى أنه تولى فى حقبة متقدمة وكالة مجلس الأمة (البرلمان المصرى)، كما كان نائبا لرئيس رابطة المعالجين النفسيين ورئيسا للجمعية المصرية للدراسات النفسية والتى تأسست هي الأخرى عام ١٩٤٨ – وسنعود إليها– وذلك للدفاع عن حقوق السيكولوجيين، وكان دافعهم قانون تنظيم مهنة العلاج النفسي[١].

١هناك واجب التحية لهؤلاء وغيرهم كثر، سيأتي ذكرهم تذكرة بدورهم، وحثًا للخلف ممن عاصرهم ومعهم أبناء اليوم علنا نتأسى بأدوارهم وتكاتفهم ومناقحتهم من أجل مهنة الأخصائي النفسي، وصيرورة معانقة الدور والرسالة لخُلق يدرك غاياته، ويلتزم بواجباته، وما أكثر ما يقال في هذا السبيل، لكنا هنا – وفى سياق الإعزاز– لابد من تحية وثناء لا يحد لخالد الذكر الدكتور نور الدين طراف الذى بدا عهده وزيرًا

أن ما جعلنا نستفيض فى هذا الجانب إنما هو إن الأمر يخص جانبا من مقومات رابطة المعالجين النفسيين الذين أجبروا فى رحلة امتدت منذ أربعينيات القرن الماضى وحتى مطلع سبعينياته لتمر بمراحل عدة أهمها المكافحة حتى صدر القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة العلاج النفسى وما تواكب معه من إنشاء رسمى لرابطة المعالجين النفسيين، والجمعية المصرية للدراسات النفسية والمجاهدة التى لم تحن رأسها فى مجابهات لكل آسن وطائفى واستغلال لنفوذ وصلات تفتقد الحق والحقوق، ومن ثم أهمية التصدى والوعى الدائم بما يحاك فى ظلمة الاتصالات التى تقع فى غياهب التمثل العقلى، لولا قيادة واعية ومصائر تستبق الخطى ، فى مواجهة حاسمة برؤى العلم ومواطن الحقوق لتزيل غيم عقول أعجزتها تجاعيد الأخطاء، لكن ذلك ما كان له أن يتحقق بغير وحدة الصف والحس الجماعى والإيثار والقيادة الفاهمة التى تمسك بناصية القانون والحقوق ، وتبرز المخفي في الماظهر بعمق الدارس لعلم النفس حاملاً مشعل المعرفة وأنوار العلم ، فقد دارت رحى السنين منذ الأربعينيات كما رأينا وحتى تحقق حد أدنى نحسبه كان خطوة على الطريق ما بين الشوق وبين الشوك.

وها هو ملف صدور القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٦، وما بعد صدوره، يغص بكثير من سلبيات وصراعات ظلت شطآنها أغوارًا بعيدة لنهر كم تعرض لسدود تجاهد لتحويل مجراة وفيها استعلاء بعض الأطباء على وقائع

بوزارة الصحة العمومية– كما سبق القول في الوزارة الأولى لمحمد نجيب إلا أنه استمر وزيرًا للصحة في كافة تعديلات تأليف هذه الوزارة وكافة الوزارات بعدها من ١٨ يونيه ١٩٥٣ وحتى ٧ أكتوبر ١٩٥٨، ليتولى إبان سنوات الوحدة مع سوريا (وكانت أول وزارة في عهد الوحدة قد امتدت من ٦ مارس– ٧ أكتوبر ١٩٥٨) ليتولى بعدها من ٧ أكتوبر ١٩٥٨ وحتى انتهاء وزارات الوحدة في ١٦ أغسطس ١٩٦١ رئاسة المجلس التنفيذي للإقليم الجنوبي (مصر) بجانب كونه وزيرًا للصحة المركزية في هذه الوزارات (محمود زهدي موسى = وآخرون: الوزارات المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١، ج٢). وزير بهذه القامة نحسبه في ضوء اختياره المتكرر ومن كافة الأطراف كان من ناحية الوزير الكفء الذى أدار وزارته على نحو ألزم بدوام اختياره، وذلك بجانب ديناميات خُلق جعله موضع إعزاز من الجميع، وإن كان هذا الحكم الانطباعي يحتاج لدراسة متعمقة في تاريخ الرجل وديناميات شخصيته، وهو ما لا نظن أن له صلة بمبحثنا.

العلم التى لا تحتمل مناكفات الباطل، وجلهم يعرفونه، لكنهم آفة النرجسية التى لا ترى سوى صورتها التى تعشقها، لكنها لا تدرك أنها صورة الشبيه[1].

وكم ناهضوا قانونا رضى به المعالجون النفسيون من غير الأطباء على مضض من باب "ما لا يدرك كله، لا يترك جله"، وما أكثر ما قدم من مذكرات فى مواجهة الأباطيل، وكانت فى بعضها للنيابة العامة، فى ادعاءات ثبت بالتحقيقات بطلانها والبعض الآخر، ثم من وراء الظهر،

لكن هواة الالتفاف ومن تصيبهم الجروح النرجسية بما يعرفه علماء النفس من معانى تغيب عن منكرى شمس الوقائع علما/ ورؤى، وآه عندما يكون الإنكار رهين التبرير ذاك الذى لو تأمل صاحبه الوقائع فى ضوء ما قد يعرف لانكشف له الستار عن غلواء دعاويه وبطلانها، والأدهى من ذلك معركة الأوهام لرفضهم بعض المعالجين النفسيين من طالبى ترخيص مزاولة المهنة وفيهم أصحاب حق، لكن المعرفة بعد صدور القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ كانت براكين تمور بالوجدانات الكارهة للحق.

❖ **لائحة لجنة مزاولة المهنة**

وأبسط من ذلك **<u>كله تشكيل اللجنة المنوط بها رفع قراراتها إلى وزير الصحة العمومية خلال أسبوع من تاريخ صدورها...</u>**"، وما يهمنا هنا هو تشكيل هذه اللجنة المشار إليها فى القانون عند صدوره فى السادس من مايو ١٩٥٦، وما أكثر ما أثير حول تشكيلها عندما اعترض بعض الأطباء على التشكيل، وزادت مبالغتهم فى مطالب جائرة لا تتسق والمنطق المألوف، إذ طالبوا بأقصاء أساتذة علم النفس من عضوية اللجنة، واللجنة فى تشكيلها الأول آنذاك (وهو لما يزل بنصه فى الطبعة السادسة من "مجموعة قوانين

١- النرجسية تعشق صورتها إلا أنها تكرهها لأنها آخر (وهو جوهر أسطورة نرجس عند فرويد) فنرجس إذ يعشق صورته، فإن عشقه هذا إنما يعنى موته لو يدركون (ونعنى هنا الموت النفسي بطبيعة الحال).

مزاولة مهن الطب والصيدلة" (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٦) تتكون من :-

- وكيل وزارة الصحة العمومية الدائم رئيسا
- مدير عام مصلحة الصحة العقلية.
- مندوب من مجلس الدولة من درجة نائب على الأقل.
- أستاذ الأمراض العصبية بكلية طب القصر العينى بجامعة القاهرة.
- خمسة أعضاء يختارهم وزير الصحة العمومية لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد أحدهم أستاذ من أساتذة الأمراض الباطنية بكلية الطب بجامعة القاهرة على أن يكون له دراية بالمسائل النفسية والأربعة الأخرون هم من الفنيين الأخصائيين فى العلاج النفسى.

ولا نحسب أن خلافا يمكن أن ينشأ حول هؤلاء الأربعة الآخرين وها هو النص تحت ناظريكم، لكن هذا التشكيل لم يرق للمتعصبين الذين هم أطباء "ويسمون أطباء نفس" ولن أشغل القارئ بتفاصيل الدعوى التى أنهتها فتوى مجلس الدولة بادراتى الفتوى والتشريع (وزارة الصحة ١٢٣٥-١٩٥٦/٦/٤- ملف رقم ٩/٢/٧).

(راجع: محمد فتحى: مشكلة التحليل النفسى فى مصر، ج٢، مرجع سابق).

وقد التزم وزير الصحة العمومية وهو آنذاك العالم الجليل الذى يلتزم بحكم القضاء خالد الذكر الدكتور/ نور الدين طراف، والذى أصدر فى الأول من نوفمبر ١٩٥٦ قراره باختيار الأعضاء الأربعة، من الأساتذة الدكاترة (خالدى الذكر رحمهم الله) بترتيبهم فى القرار المذكور وهم:

- سيد عفت.
- مصطفى زيور.
- محمد فؤاد جلال.
- محمد فتحي.
- عبد العزيز القوصى.

كما أصدر في ذات التاريخ قرارا وزاريا سيكون مسربا للأطباء لمناكافات جديدة – وهو ما لا أمِل القول بأنها "تهوى" بأباطيلهم– إذ نص أيضا على أن تصدر القرارات بأغلبية الحاضرين، وبالمثل نص على وضع لائحة تختص بواجبات المهنة التى يجب على المعالج النفسى أن يلتزم بها.

وللأسف لم تقع يدنا على أثر لمثل هذه اللائحة، وإن جاء فى الطبعة السادسة عشرة لمجموعة قوانين "مزاولة مهن الطب والصيدلة" والذى نشر بها "قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦، بتنظيم مهنة العلاج النفسى" وجاء بهذه الطبعة والتى نشرت عام ٢٠١٦، هامش اتصل بالمادة الثانية، والتى جاءت بالمتن، وهى بذاتها ونصها – فيما يتصل بالأعضاء وصفاتهم– والتى ذكرناها آنفا، وفيهم "... خمسة أعضاء يختارهم وزير الصحة العمومية لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد، أحدهم أستاذ من أساتذة الأمراض الباطنية بكلية الطب بجامعة القاهرة، على أن تكون له دراية بالمسائل الفنية، والأربعة الآخرون من الفنيين الأخصائيين فى العلاج النفسى" (مجموعة قوانين مزاولة مهن الطب والصيدلة... والمهن المتعلقة بها وفقا لأحدث التعديلات، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٠١).

إلا أن ثمة هامشا قد أضيف المادة الثانية من هذا القانون فى الطبعة السادسة عشرة، وهى الطبعة الأخيرة (٢٠١٦)، وجاء بهامش الصفحة ١٠١ ما يلى :-

(١) رئيس الإدارة المركزية للرعاية الطبية والعاجلة رئيسًا
(٢) أمين عام الأمانة العامة للصحة النفسية عضوًا
(٣) ممثل لإدارة الفتوى بمجلس الدولة عضوًا
(٤) السيد الأستاذ الدكتور مصطفى سويفى عضوًا فنيًا
(أغلب الظن أن ثمة خطأ مطبعيًا والمقصود أ.د. مصطفى سويف)
(٥) السيد الأستاذ الدكتور/ عمر شاهين عضوًا فنيًا
(٦) السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى كامل عضوًا فنيًا

(٧) السيد الدكتور/ مدير عام الطب العلاجى عضوًا
(٨) السيد الدكتور/ مدير عام إدارة التراخيص عضوًا

ويمكننا أن نلاحظ هنا أنه عوضًا عن أربعة أعضاء من المعالجين من الفنيين الأخصائيين فى العلاج النفسى، ها هم قد تقلصوا ليصبحوا واحدًا (!!) مقابل ستة من الأطباء وفيهم الرئيس ومقرر اللجنة (!!)

❖ **تعليقات على تشكيل اللجنة المستبدل بقرار وزير الصحة**

وإن كانت هناك إشارة بذات الهامش إلى أن تشكيل اللجنة مستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٨؛ الوقائع المصرية العدد ١٤٢ فى ١٩٩٨/٦/٢٧، وهنا لنا أكثر من وقفة:

أولها مخالفة قرار صادر باسم الأمة، ونشر بالوقائع المصرية عام ١٩٥٦، وما كان يمكن أى قرار أن يلغيه، أو يبدل فيه إلا من خلال السلطة التشريعية الأعلى والقائمة، لتتصدره كلمة لا يمكن لكلمة أخرى العروج لسمائها إذ هى كما جاءت بصدر القانون، وفى مطلع كلمة :

"باسم الأمة...

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣..." والمؤسف أن المخالفة تمت مرتين أولاهما بالقرار ١٩٤ لسنة ١٩٨٢ ولم يذكر تاريخ نشره بالوقائع المصرية، ورقمها،

وأما الثاني فهو بالقرار ٢٠٤ لسنة ١٩٩٨ (الوقائع المصرية، العدد ١٤٢ فى ١٩٩٨/٩/٢٧)، وما يهمنا هنا غيبة أى مواجهة لمخالفة جلية لقانون بدأت مخالفته منذ عام ١٩٨٢ بالقرار سالف الذكر رقم ١٩٤ بل، وللحق من قبله، والذى اتصل بإهدار حق المعالجين النفسيين من غير الأطباء فى العدد الذى يمثلهم وتقليصه من أربعة أعضاء لعضو واحد.

وقد نافح الرعيل الأول، فى مواجهة تحفز لا يليق بأطباء نفس على الرغم مما بذله علماء النفس من المعالجين النفسيين من جهد صادق لتجاوز الهوة بنبل المقصد من أجل تعاون مثمر **وخلاق**. وفى هذا الصدد يقول من كان عضوا باللجنة من المعالجين النفسيين وأول رئيس لرابطة المعالجين

النفسيين "وما كنا ندرى أنهم لا يزالون على عهدهم بما يضمرونه نحونا من الحقد والكراهية والبغضاء، حسبما كشفت عنه الأحداث التالية لصدور التشريع، وهى المرحلة التى تخللها صراع قسمين من جانب الأطباء يهدف إلى الإطاحة بهذا التشريع من أساسه..." **وما أكثر ماحيك، ولم يخفوا بعضه فى العلن، وانكشفت عوراته بأحكام قضائية، وبفتاوى قانونية من إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المنوط به الفصل فيما ينشأ من خلاف يتصل بتفسير نصوص القانون.**

ومع مضى الزمن أبدأ لم تهدأ هذه الروح الطائفية فى نفوس البعض من الأطباء المعالجين، والذى وصل الأمر ببعضهم حتى كادوا أن يقعوا تحت طائلة القانون، وفيه ما قام به **اللواء الدكتور محمد محمود نصار** عندما حل فى وزارة الصحة مكان خالد الذكر الدكتور نور الدين طراف[1] ، وللأسف كم أهدرت في هذه الحقبة (حقبة اللواء محمد محمود نصار) حقوقًا للمعالجين النفسيين من غير الأطباء وفيها تقليس عددهم باللجنة من أربعة أعضاء لعضو واحد، وزيد الأمر عسفا، إذ اختير خالد الدكر الدكتور عبد العزيز القوصى ممثلا وحيدا للمعالجين النفسيين من غير الأطباء، واستبعد رئيس رابطة المعالجين النفسيين المستشار محمد فتحى رجل القانون المنافع طوال

١- تم ذلك في الوزارة الثانية والثالثة في عهد الوحدة بين مصر وسوريا واللتين استمرتا الفترة من ٧ أكتوبر ١٩٥٨، وحتى ١٦ أغسطس ١٩٦١ عندما أصبح رئيسًا للمجلس التنفيذي للإقليم الجنوبي (مصر)، وإن ظل وزيرًا لوزارة الصحة المركزية، ومن ثم كان يتبعه وزير الصحة المصرية الدكتور محمد محمود نصار في وزارتي عهد الوحدة، وهو بكل المعايير القانونية والدستورية يتبع وزير الصحة المركزية (خالد الذكر الدكتور نور الدين طراف)، لكن الراجل الفاضل نور الدين طراف لم يشأ- في ظننا أن يتدخل في أي قرار اتخذه وزير صحة يتبعه فمن ناحية ليتحمل صاحب القرار مسئولية قراره، وأحسب أن للأمر مقومات أخرى بوجدان قامة وطنية ووزير ظل لعقود محل تقدير واحترام من الجميع فلم يكن غريبا أن ينأى بنفسه عن التدخل في قرار اتخذه المسئول المباشر احترامًا للموقع وتبعاته، ومن قبل ومن بعد لأن هذه هي الأخلاقيات التي التزمها.

التاريخ من أربعينيات القرن عن الحقوق المهدرة لعلماء النفس والمتابع الدؤوب لتفاصيل وخفايا ما يحاك.

لكن الأهم من عدم اختياره – وقد يكون من أسباب الاستبعاد- إنما هو استبدال الأعضاء الأربعة من المعالجين النفسيين من غير الأطباء بعضو واحد فحسب، والأبعد مدى من ذلك كله إنما هى هذه الرياح السموم والتى تثير عواصفها كوامن الروح غير الكريمة التى استطاعت أن تملى قرارا مخالفًا للقانون، استطاعوا به أن يعصفوا بالحق وبالواجب، وهو يتصل فى جوهره بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦، الذى صدر باسم الأمة، ومن ديوان الرئاسة فى ٢١ رمضان ١٣٧٥هـ/ ٢ مايو ١٩٥٦، ونشر بالوقائع المصرية كما هو معروف بالعدد ٣٦ مكرر (ج) فى ١٩٥٦/٥/٦ **وهو على هذا النحو قانون هيهات أن يلغيه قرار من سلطة أدنى، حتى لو كان قرار الوزير، إذ نحسب أن السلطة الأدنى – قانونا- لا يمكنها أن تتعدى اختصاصاتها على السلطة الأعلى.**

– ولم يكن غريبا فى حينها أن ينقص أعضاء رابطة المعالجين النفسيين وجلهم من علماء النفس وكثير منهم من العائدين من بعثاتهم فى كبريات الجامعات بأمريكا وأوربا، وكان نضالهم تواصلا خلاقا لم يقف عند صدور القانون المنظم لمهنة العلاج النفسى بل ما كان لهم أن يغضوا الطرف عن عسف بحق تضافرت للحصول عليه جهود موصولة بعطاء لا ينفد ، وها هم من جديد تخيب آمالهم، ***لكنهم أرادوا أن يلقنوا الغد درسا فتقدموا بمذكرة شارحة للسيد وزير الصحة – فى حينها اللواء الدكتور محمد محمود نصار- طالبين بوضوح وجوب تطبيق نص القانون فى مادته الثانية، ووجوب اختيار أربعة من أساتذة علم النفس من المعالجين النفسيين ليكونوا تنفيذًا لنصوص القانون، ولكى يستقر تحقق لتكامل واجب بين أطراف القانون من أطباء ومعالجين نفسيين،***

وهم إذ لم يكتفوا بذلك، ذهب وفد من أعضاء رابطة المعالجين

النفسيين؛ هم الدكاترة (خالدو الذكر) سمية فهمى، ومحمد عثمان نجاتى، ومصطفى فهمى، وعماد الدين إسماعيل، والمستشار محمد فتحى رئيس الرابطة وذلك لمقابلة السيد وزير الصحة وكان متوقعا أن يعتذر الوزير والحجة قائمة بل وقيلت "صدر القرار، وتم تنفيذه وثمة وعد بالنظر فى مطلب الرابطة عندما ينتهى أجل هذه المجموعة،

وأحسب أنه من باب ذر الرماد واسكات رابطة المعالجين النفسيين، أنه ما إن انتقل خالد الذكر الدكتور عبد العزيز القوصى للعمل ندبا باليونسكو بباريس، حتى وافق السيد اللواء محمد محمود نصار وزير الصحة على تعيين رئيس رابطة المعالجين النفسيين، وشعلتها المضيئة والمثابر بلا كلل أو ملل، فى مكان الدكتور عبد العزيز القوصى، ليتحمل نضالا مستمرا وكفاحا مريرا ومواجهة حملات ضاربة وكان وحده ممثلا لجماعة تمثل أهدافها وناضل ولم يستكن أو يركن لقبول ما يراه غبنا وخروجا على حق مكتسب، وكان فارسا كم أحبط من محاولات مستميتة لانفراد الأطباء بالأمر، أو الخروج على ظاهر ومحتوى نصوص القانون التى تستحيل على تأويل باطل، أو المساس بحقوق أستاذة علم النفس بالجامعات أو المعاهد المصرية، وبالمثل أساتذة علم النفس السابقين بها، وما أكثر ما واجه من أمور **من قبيل تحرك مشروع جديد/ قديم لمقترح من جانب الأطباء، وكان لما يزل راكدا فى أضابير المختصين بوزارة الصحة لتحريكه عندما تتاح الفرصة**، وفى غمرة الإحساس بوهم القدرة المطلقة يتسرب نبأ تحرك المشروع كومض اختيار فى وقت تصادف وموعد انعقاد الجمعية العمومية لرابطة المعالجين النفسيين فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦٨، وتفوض الجمعية العمومية رئيسها فى صيانة حقوق المعالجين النفسيين والمطالبة بصورة "طبق الأصل من مشروع التعديل المقترح..." وتزداد وطأة الاعتراض على قانون العلاج النفسى، وما أكثر الأسماء عندما تستعر الخلافات إذا كان آباء الأمس يواجهونها بشموخ العلماء، علماء النفس من معالجين نفسيين ناهضوا جمرات المواجع التى

تتخفى وراء مسارات تسعى لإدخال تعديلات على القانون القائم، أو أن تنتقص حقوقًا مستقرة مضيًا وراء الأهواء التى لم تدرك قامة الآخرين وقيم الواجب، وذلك كله من وراء رابطة المعالجين النفسيين من غير الأطباء فيما يتسرب من لظى خيوط تهدر الحقوق، علاوة على مصلحة المرضى النفسيين، وإن لم يكتف أعضاء الرابطة المعالجين النفسيين بكلام مرسل بل كتبوا مذكرة وقعها جميع أعضاء الرابطة الموجودين بالقاهرة وهم آنذاك:

١- دكتور مختار حمزة وكيل الرابطة ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية.
٢- الأستاذ محمد كامل النحاس وكيل وزارة التربية والتعليم سابقاً.
٣- الدكتور أحمد زكى صالح (دكتوراه الفلسفة من جامعة لندن، ١٩٤٨).
٤- الدكتور صمويل مقاريوس (دكتوراه الفلسفة فى علم النفس العلاجى من جامعة لندن، ١٩٥٢).
٥- الدكتورة سمية فهمى أستاذ كرسى علم النفس بكلية البنات- جامعة عين شمس (دكتوراه فى علم النفس التشخيصى العلاجى من جامعة إنديانا، ١٩٥٢).
٦- الدكتورة رمزية الغريب أستاذ كرسى علم النفس وعميد كلية البنات – جامعة عين شمس. (دكتوراه فى علم النفس التربوى من جامعة أدنبرة، ١٩٤٩).
٧- الدكتور عبده ميخائيل رزق أستاذ علم النفس سابقا بجامعة عين شمس.
٨- الدكتور ملاك جرجس رئيس قسم العلوم السلوكية بمعهد الإدارة العامة.
٩- الدكتور رشدى فام أستاذ علم النفس المساعد بكلية البنات – جامعة عين شمس. (دكتوراه الفلسفة فى التربية من جامعة كارولينا).
١٠- المستشار محمد فتحى رئيس الرابطة وأستاذ علم النفس الجنائى بجامعة القاهرة- سابقا.

(محمد فتحى: مشكلة التحليل النفسى بمصر، ص: ٩٢-٩٣، مرجع

سابق). و(تقويم جامعة عين شمس ١٩٥٩-١٩٦٠، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦١).

سبعينيات القرن الماضي: محاولات وإخفاقات :

ورغم كل هذه الجهود، فإن الصراع يحتدم ما بين الأطباء ولهم الغلبة الساحقة فى اللجنة تلك التى أصبح لا يوجد بها سوى صوت واحد (من ثمانية أصوات) يمثل المعالجون من غير الأطباء، ومع عدم طمأنينة المستشار محمد فتحى بإمكانية تلبية طلبة كممثل للمعالجين النفسيين لسحب مشروع قانون جائز تقدم به الأطباء دون إعلان يطرح المشروع برمته أمام الجميع، إلا أنه أدرك كرجل قانون وقاض سابق بأن عليه مواجهة "منطق المصلحة الطائفية من جانب السادة الأطباء..."

ومع ازدياد الإحساس بأن هيهات أن تستجيب اللجنة – وغلبة أعضائها من الأطباء– لطلب سحب المشروع فى ظل غيبة وعى بمغبة الإصرار على تنفيذه فى أمور سادية موغلة فى العدوان، ونرجسية متعالية بأباطيل أخاييلها تجاه المعالجين النفسيين من غير الأطباء، إذ هم شارة إمارة على حاجة الأطباء لدراسة متعمقة فى علم النفس والأمراض النفسية من أعصبة Neuroses تتعدد تشكلاتها من الهستيريا والفوبيا بأنواعهما المتعددة، تواصلا بالوسواس القهرى سواء أكان أفكارًا أم أفعالا، وبالمثل الانحرافات التى يصعب حصرها والتى يقترفها الإنسان.

وهنا يبرز السؤال، **هل سيجدى عقار مع أى من الأعصبة أو الانحرافات كى يسبر الطب غور الأعراض،** وما أكثر ما يقال إذ لم يقف المستشار محمد فتحى كممثل للمعالجين النفسيين فى اللجنة ورئيسا لرابطة المعالجين النفسيين عند إرسال برقية عادية لوكيل وزارة الصحة الدكتور أحمد وجدى، وكان في حينها رئيسا للجنة العلاج النفسى، وإنما ضمِّن البرقية ما يؤكد أنه سيعتبر نفسه مستقيلا من عضوية اللجنة ما لم يسحب (رئيس اللجنة) من جدول الأعمال "مشروع القانون الذى يهدف إلى إلغاء القانون

القائم الذى تستمد منه اللجنة سلطتها، توقيع المستشار محمد فتحى". (مشكلة التحليل النفسى فى مصر، مرجع سابق، ص٨٩).

كان ذلك قرابة نهاية يونيو ١٩٧٠، إذ أخطرته وزارة الصحة بأن موعد انعقاد اللجنة فى الثانى والعشرين من يونيو ١٩٧٠ وقد رأى – كما ذكر بكتابه آنف الذكر– أن خطاب الدعوة قد دُس به مشروع قانون العلاج النفسى الذى سبق أن وضعه السادة الأطباء عام ١٩٦٠، وكان فى طريقه نحو صدوره لدى اللجنة الوزارية التشريعية ثم توقف، لكنهم وبعد عشر سنوات ها هم يلبسونه" بعض تعديلات تهدف إلى فرض الأطباء لسلطانهم على أمور جديدة... *كما وأن مشروع القانون جُعل تطبيقه مقصورا على المعالجين النفسيين غير الأطباء فقط دون الأطباء فلا حاجة بهم إذا للحصول على أية مؤهلات نفسية أو علمية أو فنية...*

وتتوالى مواقف ما كان لها أن تنتهى، والصراع يستعر، ولذا لم تتوقف برقيات ومكاتبات المستشار محمد فتحى سواء عن رابطة المعالجين النفسيين التى يرأسها أم بمبادرات تفرضها المواقف، ومنها ما حدث بعد انتهاء الإجازات الصيفية مع حلول شهر أكتوبر ١٩٧٠ إذ اتصل بعلمه وعدد من أعضاء الرابطة ما حدث من تجمع فى شبه مؤتمر لمجموعة من أطباء أضربوا عن قيد أسمائهم بسجل المعالجين النفسيين، وواجهوا الدكتور أحمد وجدى بشن حيلة ضاربة فى مواجهة التشريع القائم وذلك لإخراج الأطباء من أحكامه، وكان بعضهم قد اقيمت الدعاوى القضائية ضدهم إذ رفضوا قيد أسمائهم فى "سجل يضم حثالة من المعالجين النفسيين على حد تعبير أحدهم فى بعض المجالس العامة" (المرجع السابق، ص٩٠)

ومن جديد يرسل المستشار محمد فتحى "برقيه من ثلاث صور لكل من السادة وزير الصحة والوكيلين المختصين وهما الدكتورين على سالم وأحمد وجدي..." وكان ذلك بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٧٠، كما قامت الرابطة بكتابة مذكرة لتقديمها اللجنة الوزارية التشريعية كى تحاط الرابطة علما بأى تعديل

مقترح على قانون العلاج النفسى، ولم يتوان جمهرة من أعضاء الرابطة على التوقيع هذه المرة أيضًا.

- وهنا قد نحتاج لإشارة واجبة إذ أن الدكتور محمود فوزي كان قد قام بتشكيل وزارة جديدة فى عهد الرئيس محمد أنور السادات، وذلك من ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ – وستستمر هذه الوزارة إلى ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ – **وفيها سيعين الدكتور عبده محمود سلام وزيرًا للصحة ثم ستجدد له الوزارة الثانية، والثالثة تلك التى امتدت من ١٤ مايو ١٩٧١ وحتى ١٩ سبتمبر ١٩٧١.**

- وللأسف جعل بينه وبين أعضاء الرابطة حجابا إذ اعتذر عن المقابلة ثلاث مرات"... لكي نطلعه على وجهة نظرنا ونبّصره بالأخطاء... فأعتذر عن المقابلة..." وأكثر من ذلك أنه أحالهم لمقابلة الدكتور أحمد وجدى وكيل الوزارة ورئيس لجنة العلاج النفسى (!!!)

- **وهكذا أقام وزير الصحة والذى يفترض أن يستمع لأصوات الجميع، حائلاً بينه وبين وفد من أساتذة علم النفس بالجامعات المصرية وهم معالجون وأعضاء برابطة المعالجين النفسيين** (من غير الأطباء)، **وكان هدفهم أن يبصروا الوزير المسئول بالأخطاء الجسام التى يغص بها مشروع وضعه" السادة الأطباء فاعتذار عن المقابلة** وأحالنا إلى الدكتور احمد وجدى وهو المتبنى مشروع التعديل المقترح..." إذ أن القانون القائم بنصوصه المستقرة كان يضعه هو نفسه موضع الإدانة لمزاولة العلاج النفسى دون أن يكون اسمه مقيدا بجدول المعالجين النفسيين..."، وما أكثر المواقف السابقة التى كانت موضع معارضة حازمة من أساتذة الجامعات الذين اتُخذ بشأنهم قرار (فى ٣ نوفمبر ١٩٥٧) أصدرته هيئة اللجنة برئاسة (الدكتور أحمد وجدى) وكان متعسفا فى التفسير بشأن تأويله الذى ستدحضه فتوى مجلس الدولة بعد دراسا قانونية مراجعة المذكرات المقدمة من

الفئتين المتناظرتين..." وكانت الفتوى حول التأويل المتعسف بشأن تفسير عبارة أساتذة علم النفس" الواردة بالمادة الثانية عشرة من القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ وهى المادة التى نصت على أنه استثناء من أحكام المواد السابقة الخاصة بامتحان الطالب (للقيد) أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة، يجوز لوزير الصحة أن يعفى من هذا الامتحان أساتذة علم النفس بالجامعات أو المعاهد المصرية، كما يجوز له أن يعفى من هذا الامتحان أساتذة علم النفس السابقين بالجامعات أو المعاهد المصرية أو الأجنبية.

- وعند النظر فى طلبات القيد بسجل المعالجين النفسيين المقدمة من أساتذة الجامعات والمعاهد المصرية فى اجتماع اللجنة بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٦ (وكان عددهم عشرون أستاذا ومدرسا) اعتمدت اللجنة قيد سبعة عشرة منهم إعمالا لنص المادة الأولى من القانون فى فقرتيها (ج) و(هـ)، وأعفتهم من الامتحان تطبيقا للمادة (١٢) من القانون والسابق الإشارة إليها.
- ولما لم يكن من بين المتقدمين سوى ثلاثة فحسب ممن كانوا قد أصبحوا أستاذ كرسى (وللأسف ألغى هذا المسمى منذ عقود)، وفى مواجهة هذا الأمر بحثت اللجنة تفسيرا لقصدية المشرع من "أساتذة علم النفس"، هل يضيق تأويلها ليقف عند معناها الضيق ليقصرها على "الأساتذة ذوى الكراسى" وهو المسمى الذى كان قائما فى حينها، أم أن اللفظ قصد به أن يكونوا ممن يتولون، أو سبق وقاموا بالتدريس فى الجامعة، سواء أكانوا "أساتذة ذوى كراسى أم لا".
- وفى ذلك الاجتماع بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٦ وبعد مناقشات مستفيضة رأت اللجنة أن امتحان ما لم يكن بعد أستاذ كرسى *فإن امتحانهم هو ضرب من عبث لمكانتهم وعلمهم وهم من تولوا لسنوات دورًا*

تعليميًا لا يقوم به إلا من هو أهل للدور والمكانة.

- لكن ها هى الرياح الهوج تعاود جدلا لا ينفع حول قصدية المشروع، ولم تمض المحاولات المناوئة هباء، إذ قرروا بعد مناقشات حامية تمخضت عن قرار نقضت به اللجنة قرار جلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٥٧، بأن ألغت التوصية بالإعفاء من الامتحان الذي كان قد شمل ١٢ أستاذا من أساتذة علم النفس بالجامعات والمعاهد العليا من غير ذوي الكراسى الجامعية.
- ومع صدور القرار فى الثالث من نوفمبر ١٩٥٧ بدأت المذكرات القانونية التى توضح جنبات الرؤى، وتقدم المستشار محمد فتحى بصفتيه كعضو باللجنة من ناحية وباعتباره رئيسا لمجلس إدارة رابطة المعالجين النفسيين بمذكرة إضافية للدكتور نور الدين طراف وزير الصحة، والذى كان قد اعتمد قرار اللجنة السابق إصداره فى ٢ يوليو ١٩٥٧ وبذا فهو اعتماد قد صار نافذا منذ أربعة شهور ولا يجوز العدول عنه، ورغمها فقد التمس المستشار محمد فتحى من السيد الوزير أن يرجع بالقرار الذى لم يكتف الأطباء بالالتفاف حوله بل إن بعضهم قد بدل رأيه الذى سبق ورُفع للسيد الوزير وأقره سيادته، إلا أن مزيدا من ثقة المعالجين النفسيين من غير الأطباء فى صحة تفسيرهم، وأيضًا لمزيد من دحض حجج الآخرين من الأطباء، وإبطال لكثير مما ينثرون بذور فتنة ومن ثم لم يكن هناك بأس من الرجوع لمجلس الدولة.

وبالفعل انتقلت المشكلة للجهة الأمثل المنوطة بالفتوى، إذ أرسل الوزير القانون، مستفتيا مجلس الدولة، فى الأوجه القانونية التى يرونها الأمثل لتصويب القرار الجديد الذى اتخذته اللجنة والذى حظى بمعارضة المعالجين من غير الأطباء، التزاما بقرار ١٩٥٧/٦/٢٦، واستمرت الدراسة القانونية

بمجلس الدولة زهاء أشهر ثلاثة (من ٢٥ نوفمبر ١٩٥٧ إلى ٢١ فبراير ١٩٥٨)، بعد أن أطلعت ومحصت دعاوى كل طرف، وأسانيد كل منهما فى دعاواه، ها هو السيد محمد حجاج مستشار الرأى بمجلس الدولة يبعث إلى السيد وزير الصحة بمذكرة إصافية تناولت بالتحليل والتقويم حكمة التشريع ومبتغاه وانتهت الدراسة إلى فتوى حاسمة بحججها، ولا غرو أن يكون اسم مستشار الرأى الذى حسم القضية المستشار محمود حجاج (إذ له من اسمه نصيب)، وأرسلت الفتوى للسيد وزير الصحة مؤرخة فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ (ملف ١٢/١/١).

ولما كان الأمر كذلك – كما يقول رجال القانون– **فقد ترتب على هذه الفتوى أن اصبح قرار اللجنة – الذى صدر عن هوى ومناوأة واستعلاء وعسف– لاغيا ومن ثم تم تنفيذ قرار اللجنة الأول فى ١٩٥٧/٦/٢٦،** واستدعى السادة الذين تنكرت لهم لجنة فى ٣ نوفمبر ١٩٥٧ كى يؤدوا اليمين القانونية أمام ذات اللجنة التى تنكرت للحق.

ترى هل يمكن أن نقارن بين ما قام به خالد الذكر الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة والذى اتصف ببصيرة وعدل، بجانب باب مفتوح، والتزام بتصويت من كُلفوا بإصدار القرار، ومعها لم يأل جهدا أو يجد حرجًا فى اللجوء لجهة الفتوى والتشريع المنوط بها أن تدرس وتتعمق ولا تصدر رؤية عن هوى، ولا يمكن أن نغفل هنا أيضًا أن الدكتور نور الدين طراف هو من كان له فضل إصدار القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مهنة العلاج النفسى، فهل نقارن هذا الذى يرتفع ببصائر ويساند الحق إن كانه، بعد الإئتناس والدراسة ليعانق فى الأفهام ما يعانق رباه، ويتردد فى القلوب صداه، بل وأحسب أن من سعدوا بلقياه– وأقصد هنا هذا الوزير الذى تتحول أعماله شهب دروس من رائق ذكراه– كيف لنا أن نقارن بينه وبين وزير يبدأ بتقليص عدد أفراد إحدى المجموعتين العلاجيتين اللتين صدر قانون مهنة العلاج النفسى من أجلهما وإذ به بدلاً من زيادة المعالجين من غير الأطباء

يقلص عددهم من أربعة إلى فرد واحد (كما رأينا عندما تولى اللواء محمد محمود نصار (وزارة الصحة)، ثم مع شكوى المعالجين من غير الأطباء يستند لتبرير لا يخفى ما وراءه من واقع ووقائع، بأن القرار قد صدر...(!!)، وينافح الفريق المتضرر ولا يقف الغبن بل تزداد وطأته، وتزداد جمرات المواجع وما أكثر ما حاول الأطباء من إدخال تعديلات، وما أكثر ما تصدى له المعالجون من غير الأطباء (وجلهم من أساتذة الجامعات) لكنى أحسب أن بعض ما عاناه المعالجون النفسيون من غير الأطباء على كثرة ما فيه قد يكون أخف وطأه فى حينها، من وزير يرفض فى صلف وبلا تبرير أن يعتذر لمرات ثلاث عن مقابلة علماء نفس وهم من اضطروا لذلك بحكم انضوائهم تحت مظلة القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٦، وبعضهم كما عانى من صلف لا يليق وها هو السيد/ الدكتور الوزير عبده محمود سلام وزير الصحة يمتنع عن إضاعة شذرة من سويعة (تصغير ساعة)، ليسمع من علماء وأساتذة جامعات ما قد يبدد ظلام الظهيرة الذى خيم على شمس الوقائع التى لا يراها إلا من تلبسه إدراك متحيز والإدراك المتحيز إذ يقيم المعرفة، فإنه – والحال هذه– يقيم الامتثالات الخاطئة، ومعها، ها هى المستدعيات تسوقنى لتذكر ما يقوله الفيلسوف "كانط" فى كتابه "نقد العلم الخالص" من أن "الفكر الإنسانى ينزع نزوعًا طبيعيًا للوقوع فى التناقض..."

-- ومع هذه المعانى وغيرها كثير تدور فى رحى هذا السياق الذى لا يحتاج لمزيد، لكنه يحتاج منى أن أمسك بما وراء كل هذه الصفحات التى كلما نويت أن أضع خاتمة لإيجاز مرحلتها الممتدة، أجدنى منطلقًا لمزيد من سبر غورها، وها أنذا تلاحقنى عبارة الفيلسوف جاستون بشلارر فى كتابه "تكوين العقل العلمى" إذ يرى أنه لا يوجد مسار موضوعى دون وعى بالخطأ الشخصى، والذى يلزم بحدس الكبت intuaition of Repression ويزيد فيقول موضحًا "فيا للفرح العظيم بهذا التأرجح من الخارج إلى الداخل، بالنسبة لعقل متحرر نفسيًا من عبوديتى الذات والموضوع، فكل اكتشاف موضوعى هو

على الفور تصحيح لذاتى "(جاستون بشلار: تكوين العقل العلمى، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، ١٩٠٨١، ط١).

وها أنذا أمسك بطرف من مكبوتاتى لا فيما يتصل بما وراء ما مضيت فى تناوله من نضال بين معالجين ومعالجين، فبقدر ما أمسكت القلم والتداعيات عن كثير مما قام به الأطباء المعالجون وفيهم أعزاء على القلب، بقدر ما لم أسُق عُتبًا على جيل أساتذتنا من المعالجين من غير الأطباء وليس بأقله أنهم بقدر ما جاهدوا وقضيتهم، بل وأسسوا رابطة المعالجين النفسيين

هامش

(أشهرت لدى وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٢ والتى أعيد اشهارها برقم ٣٢٤ فى ١٩٦٦/١٢/١٥ بينما تأسست الجمعية المصرية للدراسات النفسية عام ١٩٤٨، وكان مقرها هو "الاتحاد العلمى المصرى" (بجاردن سيتى- ونحسبه مقرًا كانت تشغله جمعيات شتى)، ورأسها لسنوات خالد الذكر، الأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى، وكان نائب الرئيس خالد الذكر الأستاذ الدكتور يوسف مراد.. ثم تولى رآستها خالد الذكر الأستاذ فؤاد جلال، وأخيرًا تولت رئاستها خالدة الذكر الأستاذة الدكتورة سمية فهمي.

وللأسف لا نجد تأريخًا متكاملاً لها، إذ يقال أن كل وثائقها كانت بحوزة خالد الذكر الأستاذ الدكتور رشدى فام، وظلت بحوزته حتى بعد أن تولى رئاستها خالد الذكر الأستاذ الدكتور فؤاد أبو حطب..

و.. الكلمات وكما أحسها كثر بالقلب والوجدان، لكنها تتقطع على لسان الحرف، ذلك أن ما أريد تسجيله يتصارع الشعور فى سرده إجلالاً وإعزازًا لأجلاء استغرب أن يقعوا فيما أبحروا فى يَمَه، **وهو ما يتأكد معه أننا بحاجة إلى علم تغيير ما بالنفس حتى نمسك بأهوائنا التى نتبعها دون روية، أو علها لدى البعض بقصدية تجد خلاصها فى التبرير، ويا له من سلوك يلزم من يقوم به بأن يعى ان كل إنسان لا يعدو أن يكون هو الفعل**

الذى يختار، لا ما يقوله ولا يتناغم مع ما يفعله، لكن الإشكالية تكمن فى أن نعى، لكن كيف "أن نعى"، وجوهر المشكلة – فيما نرى– هو أن التخلى عن الأحكام الخاطئة لدى البعض إنما تعنى التخلى عن الحياة، وبديلاً عن ذلك كله تنطلق الدفاعات ومنها أن الكائن الإنسانى كثيرًا ما يسعى للإنكار Denial بديلا عن الكبت Repression، وقد يكون مألوفًا أن يقع فى ذلك رجل الجمهور هذا الذى يتعايش مع مواءماته، ودفاعاته، وما أكثر ما يمكن أن يقال فى هذا السياق، لكن ألا يستبصر المتخصص وعالم النفس، وبخاصة عندما يكون/ زميلاً من المعالجين من غير الأطباء، ويقع فى أضغاث ينحبس معها فى موائمة تجد سبلاً للتبرير الذى يعانق طابعًا تفعيليًا Acting out (مخرجًا) لا يكف عن كلمات كبار وأفعال صغار (أو علها كبائر الكلمات وصغائر الأفعال!!)، وربما – وبسبب آليات الدفاع– قد لا يمسك بالمخفى فى الماظهر الذى يراه كثيرون ممن حوله!!. ترى هل يدرك القارئ ملمحًا– على الأ قل– عما كان وراء بعض مراوغات أناى، والأنا Ego فى التحليل النفسى مجهلة، بل وتطلب التجهيل، كما وأن الرغبة التى تسعى إليها أخلاقيات العلم– وهى هنا لمتخصص فى علم النفس– تلزم بالظفر بالوجود مستعادًا، **وما أكثر ما يقال فيما أستقيه وسأظل، وبعضه منذ خاطرة من أمد ليس بالبعيد، قرأتها لأحد الزملاء الأعزاء للزميل الأستاذ الدكتور أحمد خيرى حافظ، وهناك كثير وللحق غيرها نطالعها فى وسائط الاتصال،** وجلها كخاطرة الأستاذ الدكتور أحمد خيرى حافظ تفتح نافذة العتب، ولنقل التقويم والخلاف مع السائد، فقد دارت خاطرته **حول "من فتحوا الباب على مصراعيه للأفاقين ممن حصلوا على مؤهل نفسى أو تربوى أو دبلومات أو دورات من أهل غير الاختصاص ووصل الجشع المادى ليس ببعض المراكز، ولكن ببعض الجامعات أن تمنح خاتمها الرسمى لبعض الشهادات والدورات فى مقابل نقود قليلة، وأصبح أصحاب هذه الشهادات يتباهون بختم هذه الشهادات. وهذا حرفيًا جزء من متن ما نشره وينشره، فقط أقول**

أن ذلك إنما لا يتم من "أهل غير الاختصاص" فحسب، بل ومن أهل الاختصاص وما أكثرهم بما يقدم من دورات تسمى علمية والعلم براء منها، سواء من حيث محتواها وما يُقدم فيها أم من بعض القائمين بها بل ومن المبالغة فى الجشع المادى الذى يتفاقم فى بعض المراكز من حقبة لأخرى، ناهينا عما يسمى بالدبلومات وأسعارها (!!)، ومن قبل ومن بعد هذه التجاوزات التى تتخطى أخلاقيات العلم، علم نفس يتناول الإنسان، وقد كتب لى أحدهم رسالة بلا توقيع عن دورة عن أخلاق المهنة وإذ بإحدى محاضرتها تتحول إلى جلسة يتكلم فيها كل من بها؛ أخصائى نفسى أو أخصائية نفسية عن قصة حب مُرَ بها (!!!) و.. وما أكثر ما يقال ونسمع، وموثق بعضه بالإعلانات التى تغص بها وسائط الاتصال من قبيل الفيسبوك والواتساب والميسنجر وما إليها.. وأبسط من كل توثيق ما يقوله. بعض الأبناء وأتساءل معه؛ لم قبلنا أن يُلوث مجرى نهرنا ونحن نرى ونسمع جديدًا فى كل يوم...؟

لماذا يُشارك فى تخريج طلاب هم صفر اليدين من العلم والتدريب والخبرة...؟، كيف وافقت بعض مجالس الأقسام عن أسماء ومحتوى مواد لم يخجلوا من اعتمادها؟، وما أكثر الأسئلة التى يمكن أن تثأر، وقرأت العديد منها وفيها؛ أزمة الإعداد والممارسة، وأزمة الأخلاق؛ أخلاق العلم والعلماء، .

– **<u>وهذه وغيرها هى مسئولية نقابة</u>** تمارس نشاطها لتحقيق أهداف تنظم وتنهض بمستوى الممارسة المهنية" وما أكثر ما جاء بالمادة الثانية من مشروع القانون الذى تكاتفت الجهود ولما نزل من أجل أن يرى النور خدمة للمهنة والمهنيين مع أهمية التصدى لكافة الظواهر النفسية التى تكاد تشمل جل معطيات وأنشطة الإنسان فى علاقته بالآخر وبالمجتمع بدءًا من الأسرة، والمدرسة، والعمل، واضطراباته النفسية، ومن ثم انحرافاته، بل وقضايا الإبداع فنونًا وآدابًا، وكافة مشاكل المجتمع على تعدد مظاهرها فى ظل أهمية

التوافق بين الفرد ومجتمعه، والإسهام بدور لا غنى عنه فى ضوء مفاهيم علمية تحمى وتنهض بالإنسان والمجتمع، وما أنبل الدور والرسالة التى تحتاج نقابة مهنية حماية لها كما سبق القول من دخلاء تغص وسائل الاتصال بحشد منها، أفرادًا ومراكز و... **وهذا واحد من اعلاناتها على الواتس، ويبدأ هكذا "باقى مقعدين وينتهى الخصم الأول (١٠) مقاعد معنا فى دبلوم" المستشار الأسرى... رخصة المستشار الأسرى والتربوى الدولية، التدريب أونلاين من أى مكان فى العالم من خلال القاعة الصوتية والمرئية للأكاديمية...** قم بتسجيل بياناتك فى الاستمارة الخاصة بالدبلوم (ثم الموقع)... يحصل المتدرب على (٤) شهادات معتمدة و٤ كارنيهات بصفة مستشار أسرى تربوى... ثم قائمة بعديد من الشهادات "من جامعة بوسطن... وكلية كامبردج... و"احصل على باقة متميزة من الهدايا والأدوات... لأول مرة فى العالم العربى تقدم لكل المتدربين (٣٠) حقيقة تدريبية مجانًا...

-- "ترى هل نذكر مزيدًا أم نعود لرحلة النقابة المأمولة ومسيرتها التى مرت بمراحل ثلاث كم أخذتنى من نفسى لهذه الروح الجماعية الذى تأكد معها أن الجماعة نفى للواحد، فيها مؤازرة نسمع معها أصواتنا والآخرين، وليتنا نتأسى بهم عندما ينظر إلينا من خارج جماعتنا، ومن زاوية أخرى أحسب أن التعرف على سيرتهم والتى طالبت سنواتها أكدت أن الجماعة أكبر من مجموع أفرادها، بقدر ما حققوا ما يقوله المحلل النفسى أنزييه Anzeu من "المناغمة بين الجماعة والحلم، والتى يصل من آلياتها إلى أن الحلم "إذا ما كان حارس النوم، فإن الجماعة حارس الفرد"، وإن كان علينا ألا نغفل وجود قوى نكوصية أيضًا فى الجماعة لذا لم يكن غريبا أن الجماعة التى خاضت معركة ضارية مع الأطباء من قبل ومن بعد صدور القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ ها هم بعد أن حصلوا على بغيتهم، انفض عقد رابطة المعالجين النفسيين، وهى الجماعة التى انضوى تحت لوائها الجميع فى البدء، **ولنتأمل ما يقوله عالم من أهل الطب النفسى وعمدته الأستاذ الدكتور يحيى**

الرخاوى الذى يقول "ظللت منذ اختيارى هذه المهنة (مهنة الطب النفسى) أقرنها مباشرة بالعلاج النفسى، لأنه بدون العلاج النفسى (الذى هو تغيير سلوك المريض إلى الأحسن من خلال علاقة نفسية بينه وبين المعالج..." (يحيى الرخاوى: مقدمة فى العلاج الجمعى، عن البحث فى النفس والحياة، دار الغد للثقافة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨، ٢٩)

ويبقى أن نتناول المرحلتين التاليتين؛ فأما أولاهما فقد اتتنا تسعى إلينا فى مطلع الستينات بعدما نجح مجموعة من خريجى قسم الاجتماع وكانوا أعضاء بمجلس الأمة (برلمان ذاك الزمان) وفيهم خالد الذكر الزميل العزيز الأستاذ عبد المنصف حزين والذى كان زميلاً لنا منذ نهاية خمسينيات القرن الماضى بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس، وقد تبوأ منصب المحافظ بعد ذلك وكان معه الأستاذ عبد المنعم عمارة الذى أصبح بعدها هو الآخر محافظًا للإسماعيلية، والسيدة ثريا لبنة والتى كانت نائبة مدينة نصر وتقدم لنا خالد الذكر المرحوم عبد المنصف بعرض كم كان بدءًا يوفر سنين عمر وكان بمكنتنا أن ننطلق من البدء لشاطئ آخر نستقل فيه بأنفسنا، لكن بعض الزملاء اتصلوا بخالدة الذكر الأستاذة الدكتورة سمية فهمى، وأقنعوها برفض العرض حتى لا تختلط الأهداف وما قد يندلع بعد ذلك من خلاف، ولأنها وعت معركة المعالجين النفسيين من غير الأطباء فقد تبنت وجهة النظر هذه، **وقد يظن البعض أننا خسرنا قرابة ستة عقود.. لكننا للحق كسبنا استقلالية هى الضرورة المطلقة، فلكل ميدان خصائصه ودوره وتبعاته وفنياته**، وهو الأمر المتبع فى العالم قاطبة، وما أكثر البلدان التى تتشامخ بها قامات علماء النفس المصريين فى منابر العالم ومحافلها ومؤتمراتها الدولية، بل ودور الأخصائيين النفسيين الذى تفخر بهم مصرهم لما يؤدونه من أدوار فى كافة أنحاء العالم وبخاصة فى العالم العربى من كانت مصرنا كعبة العلم لكافة أقطاره و... وأحسب أن مسيرة التاريخ تحت بصائرنا تؤكد أننا كسبنا وعيًا، بينما كانت الخسارة الأكبر فى انضواء

المتخصصين فى علم النفس الإكلينيكى (العيادى) تحت كنف القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ وترخيص مزاولة المهنة، وكان من مغبات توابعه فى ظنى – وليس كل ظن إثم ما يمكن أن تتعلم منه، وفيه:

أولا: الانصراف عن دور نقابى فالعلاج النفسى ليس الميدان المهنى الوحيد للأخصائى النفسى.

ثانيا: وقوع من كانوا ممثلين فى تشكيل اللجنة التى تصدر قراراتها بمنح الترخيص لمن تنطبق عليه الشروط المقررة بالقانون نفى إصر ما استمر منذ وزارة اللواء طبيب الدكتور محمد محمود نصار بتقليص عدد تقرر "باسم الأمة" ليكون من يمثل المعالجين من غير الأطباء أربعة.. وإذا رأينا ما قام به جيل الرواد، أحسب أن واجبنا ألا نكف عن ثناء ودعاء لجيل اباء لم يستكن.. ولم يتنازل.. وقاوم ما أمكنه،.

-- لكن جيلنا ما إن تولى أحدهم موقعًا فى التشكيل الذى أهدر المادة الثانية من القانون، حتى انطلقا باحًا عن مكاسب للجماعة الخدمية التى ينتمى لها، وبدأت تراجيديا الموقف لزميل خالد الذكر لا ننكر عليه خلقه وعظيم مهده لكنه للأسف هو من بدأ فى الحقبة التى تولى فيها موقعة من التشكيل بالموافقة – إن لم يكن السعى لإقرار ما سمى بالدورات– تلك الآفة التى تُسئ بأكثر مما يزعم معه البعض بأن لها أى فائدة، وأستطيع أن أقول كم ترددت كثيرًا فى عديد من جنبات هذه الورقة التى كلفت بها، وما أكثر ما امتنعت عن قوله وسأظل، فالموقف لم يقف عند هذا الزميل فقد اجتهد أمره وأخطأ، وكان جهده من أجل إثراء خزانة الرابطة الأخصائيين النفسيين التى بدأت عام ٢٠١٢ ولم تكن هناك غير ثلاث جمعيات هى بحسب أقدمية إشهارها. (١) الجمعية المصرية للدراسات النفسية، (٢) رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، (٣) الجمعية المصرية للتحليل النفسى. كم نتمنى أن تكون مرحلتنا الجديدة هذه هى الأخيرة التى تكلل بآيات التوفيق والتى نستطيع أن نجملها

فى مرحلتين سنأتى إليها بعد عقب بتواصل لزميل آخر، عزيز على الجميع، ونحسبه يعرف منزلته فى القلوب لكنه واصل هو الآخر إهدار الحقوق، ولم يسع لدرء القرار الوزارى الذى يهدر حقوق المعالج النفسى من غير الأطباء فى تشكيل المادة الثانية من القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ و.. بل يزيد الأمر سوءًا ويسمح- إن لم يكن سعى هو الأخر- لزيادة عدد الدورات لتصبح ست دورات، وأحسب أن ضررها يتجاوز كل حد ولا يقف الأمر عند تدنى قيمتها العلمية وليعذروا صراحتى إذ أن ثمة أسئلة لا يمكننى كتمانها من قبيل هل العلاج النفسى يقف عند تيار واحد بعينه (!!!)، وأكثر من ذلك قيمة هذه السويعات لدورات أظن أن القائمين عليها قد يوافقوننى كما يقول جمهرة ممن يحضرونها اضطرارا على أنها عديمة الجدوى، بل هى إساءة للعلم محتوى وزمناً وتكلفة مادية و.. ويبقى السؤال الأهم وهو ما قلته يوما لخالد الذكر الذى استل هذه الدورات "كيف يسمح ضميره المهنى وخلقه الذى نعرفه بأن يكون عضوا بلجنة يمتحن فيها طالبا تلقى دورات فى الرابطة، (الجمعية) التى يرأسها.. فهل يُظن أن هذا الموقف الشائك يتسق والقيم التى تتصل بخلق المهنة، وأخلاق هى إحدى الدورات الأكثر عقما فى الدورات التى لما تزل من آفات ترخيص مزاولة المهنة إذا ما كان هذا هو حالنا نحن الكبار وتغيب عنا الفطنة لختمته الذاتية. وها هى تزداد دورتين، تزيد الامر سوءا وتبعات مادية يعانى منها الأبناء، ويظل الأشد سواء فى ظنى "عدم جداوها" .

وتبقى المرحلة الثالثة التى يجب أن أشير إلى أنها مرت بمرحلتين، أولاهما إبان قيامى بدورة مع أبنائنا من الأخصائيين النفسيين العاملين بالخط الساخن لعلاج الإدمان والذى دعتنى إليه الأستاذة الدكتورة ليلى عبد الجواد لتقديم دورة علمية لديهم وكان ذلك فى عام ٢٠١٢ وبعد الثورة المصرية فى يناير ٢٠١١، وقد أحسست فى ما طلبته أيضًا رغبة فى تقويم الأبناء، رأيت معها أية معاناة يعانيها الأبناء وأى تفريط منا نحن جيل الآباء فى إغفالنا لأهمية دور الثقافة، وفى حفل أقامته لهم الجمعية المصرية للتحليل النفسى،

انطلقت الدعوة بعد طول مكث منذ ستينات القرن الماضى والتى سبقت الإشارة إليها حيث هذا العرض النبيل من زملائنا بنقابة الاجتماعيين، والذى استطيع اليوم أن ارى أن ما تم بالأمس البعيد من رفض الوجود فى نقابة تجمع أكثر من تخصص على غير المألوف فى النقابات المهنية كان كما سبق القول عين الصواب فى حينها وبخاصة فى ضوء ما حدث للرعيل الأول فى ظل وجود فئتين أو مجموعتى عمل لمهنيين، لكل مجموعة منها تلك المقومات من فنيات وأطر نظرية ومناهج وقوانين فهمية و... وانطلق الحوار من جديد حول النقابة، وتذكرت فى حينها تجربة مجهضة عام ١٩٨٨ فى مؤتمر علم النفس الرابع فى مصر للجمعية المصرية للدراسات النفسية بالاشتراك مع كلية الآداب- جامعة عين شمس وأثرت فى المؤتمر ومعى الأستاذ الدكتور محمد الطيب وكنا آنذاك فى حومة فريق شباب قارب أن يُولىِّ، على أهمية السعى لتكوين نقابة، ووافق المجتمعون بالإجماع على ضرورة السعى الحثيث لهذا الأمر الذى يتخطى الضرورة تلفيظًا لتحقيق عملى، كما تقرر أن تكون اللجنة ثلاثية بانضمام خالد الذكر الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود ممثلا لجامعة القاهرة، وخاصة أنه أخذ على عاتقه متابعة ضرورة عودة القسم النفسى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، بعد أو وُزع أعضاء القسم على وحدات المركز المختلفة فى ضوء زعم رئيسة المركز آنذاك بأهمية استفادة كافة الأقسام من الأخصائيين النفسيين بالمركز، وهى دعوى ظاهرها الدعم العلمى وباطنها إنهاء دور جماعى لقسم متميز كانت من آخر أعمال القسم النفسى فى حينها تكوين لجنة برئاسة خالد الذكر الأستاذ الدكتور لويس كامل مليكة، ومعه الأستاذ الدكتور محمود أبو النيل من أجل أن يتولى المركز دورًا واجبًا فى أن تخرج الاختبارات النفسية بعد تقويمها من المركز لتكون من العالم فى الاهتمام بدقة الدراسة العلمية الصارمة للاختبارات النفسية وإشراف المركز على إصدارها.. وهو أمر لم يجد سبيلاً كى يتحقق بجانب موضوع النقابة وإعادة القسم النفسى بالمركز

ولكيانه المتميز لتبزغ من جديد ما قام به القسم فى مراحل سابقة من قبل أن يتم فض تجمع أعضائه بحجة توزيعهم على الأقسام المختلفة لتعم الفائدة!!

وعودة لبدء المرحلة الثالثة ومع حماس أبناء الخط الساخن، عقدنا بالجمعية المصرية للتحليل النفسى ندوة حول الموضوع واتصلت بالرابطة وكان معنا الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم عيد الذى يجمع بين عضوية الجمعية المصرية للتحليل النفسى والجمعية المصرية للدراسات النفسية، واتصلنا من جديد برفيق مرحلة الثمانينيات، وما قبلها الأستاذ الدكتور الطبيب واتصلنا بالأستاذ محمود نصر والأستاذة حنان الشاذلى ممن أثرونا حماسًا، وهكذا تم الاتفاق على أن نعقد اجتماعًا بالتوالى فى كل جمعية من الجمعيات الثلاث. وبالفعل عقدنا الاجتماع التالى بالرابطة، ومع تزايد الأعداد يومها تقرر ان تمثل كل جمعية بعضوين، كما قرر الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عيد إهدائنا شقة يمتلكها ووعد أن يكون بها سكرتيرة يتولى هو نفسه دفع راتبها و..

وبدأت الاجتماعات مع تكوين رابط بالفيسبوك وتضمينه استمارة يسجل بها العضو بيانات أولية من أجل حصر خريجى أقسام علم النفس التى أصبحت ١٩ قسما بتسعة عشر كلية جامعية تتبع وزارة التعليم العالى.

ومثل الجمعية المصرية للتحليل النفسى فى حينها الأستاذ الدكتور عبد الله عسكر، وحسين عبد القادر، ومثل رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية كلا من الأستاذ محمود نصر والأستاذة حنان الشاذلى، كما مثل الأستاذ الدكتور محمد الطيب الجمعية المصرية للدراسات النفسية ومعه ومعنا الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عيد .. و .. وما أكثر من كانوا يحضرون.. وكنت أقرأ على الجميع ما انتهى من ونناقش ونصوّب .. و .. ونواصل..

وكان معنا أيضًا العديد من أبنائنا من الزملاء العاملين بالخط الساخن وكانوا وللحق الأكثر نشاط ومتابعة وأخشى أن أذكر بعض الأسماء وتخوننى

الشيخوخة من نسيان أى من أنجم أبجديتهم.. وتواصل الجهد حتى سُلم المشروع لمجلس الشعب.. لتأتى الرياح بحل المجلس وتتباطؤ الخطى.. لا بل تتوقف.. إلى أن علمنا أن رابطة الأخصائيين النفسيين وقد رأسها الأستاذ الدكتور أيمن عامر قد عقدت اجتماعًا، فعقدنا اجتماعًا للتذكرة بالأمس بالجمعية المصرية للتحليل النفسى ودعونا الأستاذ محمود نصر، حمامة السلام، المعاصر للتجربة فى بواكيرها.. و..

ومن جديد كانت الروح المشبوبة بالحب أسبق فى مد الأيدى لنبحر من جديد فى نهر هيهات يجف ماؤه حتى يتحقق الحلم الأمل و.. ويحضر هذا الاجتماع الزميل العزيز الأستاذ الدكتور قدرى حفنى وكنت قد بدأت بذكر التاريخ من بدء البدء، ومن سؤال للأستاذ الدكتور أيمن عامر أشار العزيز الأستاذ الدكتور قدرى حفنى مؤكدًا أنه قادم ليقول ما سمعه وكان حضوره معانقة لمواصلة مسيرة يجب أن تتخطى السدود..

و.. من جديد بدأت هذه الرحلة التى أحسبها مسجلة هذه المرة بمحاضرها التى كان الفضل فيها لفريق أخشى أن أنسى اسما من أنجمهن فقد كن من الزميلات برابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، وأحسب أن محاضر جلسات اللجنة الاستشارية العليا ستكون مرفقة كسجل توثيقى لكافة اجتماعات لجنة أعداد مشروع نقابة المهن النفسية الأمر الذى يعفينى من ذكر أسماء وزميلات وزملاء أعزاء كم بذلن وبذلوا من وقت من أجل غدٍ أملناه جميعًا ليكون غد الاحتفال بإقرار المشروع حيث عيدنا الأكبر الذى يستحيل أن أغفل فيه دور الأستاذة سميحة نصر التى أهدتنا من قرأنا صبح الأمل "باسم الأمة".. وأعنى بها العالمة الفاضلة الأستاذة الدكتورة هبه هجرس من أخذتنا بشمس لقائنا إلى ربوة تفردها التى لا تكفيها معها كلمات فهى سماء لا تعرف غيمًا ويزيدها فى القلب والمشاعر اعزازًا وثناء هذه الروح الشفيف التى لا تكف عن عطاء.. تبارك ما يرتوى من أنهار فيوضها ومعها من لا نستطيع نسيان أياديه الأستاذ أحمد على، النائب بمجلس الشعب من شاركنا

فى أمالنا لزمان يجئ بعد أن كنا فى الساعة الخامسة والعشرين قبل أن نلتقى به، ومن قبل بالعالمة الجليلة رائدة مسيرتنا الأستاذ الدكتورة هبه هجرس وقد كانا بمؤازرتهما لنا ومعهم نبلاء من نواب ونائبات مصرنا ممن كان لهن الفضل باللحاق فيما زالت أرى أنها كانت الساعة الخامسة والعشرين، وهى الساعة بعد الأخيرة لكن ها هى بشارة فجر صبح جديد و..

ودومًا الزميلات والزملاء الأعزاء صناع الغد.. منطلقة إليكم العيون فقط أحسب أن تذكر الماضى بصبح عديم الجدوى إن لم نتعلم دروسه.

وعلى لسان الصمت أكف.. حسبى كلمات أخيرة موجزة لرحلة الغد عندما يتحقق الحلم وتصبح لنا نقابة آثرنا أن يكون مجلسها الأول خمس سنوات لا أربع كى يضعوا القواعد التى تنهض بالمهنة والمهنيين ومن أوائلها المادة (باء) من المادة الثانية حيث المساهمة الفعالة مع الجهات المعنية فى الأعمال التخطيطية والتنفيذية المتصلة بالدراسات النفسية فى الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة والإسهام فى وضع مناهج تدريسها فى مختلف مراحل التعليم ولا تنسوا الدراسات العليا و... بديلاً عن دورات لا تقدم المأمول منها ليكن البديل دبلومات تخصصية فى المهن والشعب المتخصصة و.. وفى المأثور العلماء ورثة الأنبياء.. فكونوا على قدر الكلمة المنار "ورثة الأنبياء" وانسوا صراعات دنيا وارتفعوا بالعلم والأبناء لسدرة لا منتهى سمائكم و.. سعداء هم من يستظلون بظلكم .. علمكم.. ويتكونون على بصيرة من علماء هم ورثة الأنبياء، بحبهم.. بحدبهم.. بقاماتهم المنار وعلى لسان الصمت أكف ففى الصمت لغة، وسلام من الصبح إلى الصبح.. وسلاما سلاما وآيات أعزاز وتحية،،